ان نرض الزيادة بحيث لا يختل ترتيب المزيد عليه فان المبدا لا يتصور عليه
الزيادة والا لم يكن مبدء والاوساط منتظمة متوالية واذا تقرر هذه المقدمات
فح لو كان عدد ما غير متناه وضعفناه من غير اختلال ترتيب الاصل لكان
زايدا على الاصل المزيد عليه الغير المتناهي بحكم المقدمة الثانية ولو كان المزيد
عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي بحكم المقدمة الثالثة
وهو باطل والا لزم تناهي غير المتناهي وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدودات
بحكم المقدمة الاولى قال في الحاشية الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة
او لا مجتمعة او متعاقبة يكون معروضة لعدد وهما بالضرورة فاذا ضعفنا الى آخر
البرهان وهذا ظاهر في ان هذا البرهان غير مختص بالمترتب ودليل المقدمة
الثالثة يابى عنه اللهم الا ان يثبت الترتيب اولا فتدبر فان فيه كلاما ظاهرا
فان تضعيف غير المتناهي بحيث لا يختل ترتيب محال فكيف يبنى عليه حكم الثالث
هذا والله اعلم ومن الدلايل التي اقيمت على ابطال غير المتناهي برهان التضايف
تقريره لو ذهب سلسلة العلل لا الى نهاية يوجد معلولية بلا علية مع كونهما
متضايفين بيان الملازمة ان المعلول الاخير معلول وليس بعلة واللتي فوقه علة
ومعلول فعدد المعلوليات ازيد من عدد العليات واما لو كانت متناهية
فكان المعلول الاخير معلول غير علة كذلك العلة الاولى علة غير معلول وهذا
كما يبطل التسلسل في المبدا كذلك يبطل التسلسل في سلسلة المعلولات الى
ههنا وجود علة غير معلولة نفرق الصدر الشيرازي في الاسفار بجريان
هذا الدليل في التسلسل في المبدء دون غيره تحكم وان انتهت زيادة الكلام
فاطلب من الحجالة النافعة ثم العجب ان البعض اجرى في حركة الفلك لان
اجزائه بالسابقيات والمسبوقيات ولم يعلموا ان الحركة متصلة وليس

اجزاء

اجزاء بالفعل ولو اكتفي بوجودها الانتزاعي يجري في الحركات المتناهية لان
اجزائها غير متناهية ايضا ومتصفة بالتقدم والتاخر فيلزم تناهي الاجزاء و
هو سفسطة هذا والله اعلم بالصواب ومنها ان كل غير متناهية معروض لعدد
وكل عدد اما زوج او فرد فان كان زوجا فينقسم بمتساويين والنصف الاول
متناه لكونه محصورا بين المبدء ومبدء النصف الاخر وكذا الثاني للتساوي
فان كان فردا فيزاد واحد او ينقص فيصير زوجا فيساق الكلام واعترض الصدر
الشيرازي بان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي فان قلت
هما سلب ومسلوب فكيف يرتفعان عن الوجود قلت مم ولو سلم فنختار
ان غير المتناهي متصف بعدم الانقسام الى متساويين ولا يصير بزيادة
واحد او حطه منقسما بمتساويين فان احد قسميه ناقص عن الاخر بمراتب
غير متناهية فلا يكون الناقص مساويا للزايد بزيادة واحد ولا الزايد مساويا
للناقص بنقصان واحد هذا والله اعلم بالصواب ومنها ان كل جملة متناه لاجل
المحصورية فالكل متناه قال الشيخ المقتول هو برهان عرشي ولا يرد عليه
انه قياس الكل المجموعي على الافرادي فان قلت بل الاستدلال بالشكل الاول
بان غير المتناهي جملة وكل جملة متناه قلت الكبرى مم والصحيح ان كل جملة محصورة
متناهية فح الاوسط غير متكرر وقد وقع زيادة في الحجالة واعلم ان الدليل
الاتم على ابطال تسلسل العلل انه لو تسلسل لزم ان لا يوجد شيء منها لامتناع
الوجود بلا وجوب او الوجوب لا يتحقق الا اذا امتنع جميع انحاء العدم وههنا
ارتفاع السلسلة باسرها ممكن لعدم كون الواجب علة كاملة لها وقد مر تقريره
في اول الكتاب هذا والله اعلم بالصواب ولما كان زيد ان يقول يجوز ان يكون
جميع التصورات نظرية وبعض التصديقات ضرورية وبالعكس ويكتسب

Copyright © King Saud University